خلال استغلال العلاقات المصرية ـ السودانية، وما تفرزه من شبكة علاقات ومستويات داخلياً وخارجياً، أوضحناها فيما سبق.

كلمة السر الأميركية

يتضح، مما سبق، أن زيارة السادات إلى الخرطوم كانت تتويجاً في العلاقات المتنامية بين البلدين. وانها كانت أمراً منتظراً من خلال المقدمات التي أدت إليها. أما اعتبارها تحدياً، من نظام النميري، لقرارات القمم العربية التي نصت على ضرورة عزل نظام السادات وعدم إقامة أية علاقات معه، فنظنه يغفل نظامين آخرين ممعنين في التحدي العلني هما نظاما عمان والصومال.

إلا أن الزيارة، ولا شك، كانت خطوة ديبلوماسية ناجحة، وناقوساً ينبه إلى أن الوقت قد حان لعودة الدور المصري، بعدما تمكنت الادارة الأميركية من إقناع المعترضين والمتحفظين بأن مواجهة التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا تحتم عودة مصر وفك العزلة عنها[٧٣]. ولا يمكن فهم أسباب هذه الزيارة والنتائج التي ترتبت عنها، وما سيترتب عنها، والآفاق التي يمكن أن تقود إليها، دون النظر إلى الموقع الذي يحتله السودان بالنسبة لكل من مصر والأمبريالية الأميركية في شرق أفريقيا.

ولعل خير ما يحدد ذلك، هو عدسة السادات التي تسهل الرؤية للعين الأميركية. فكيف يرى هذا الأخير إلى موقع السودان، والحالة هذه؟

السودان ومصر يشكلان بالنسبة للسادات، كما أعلن في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، ثلثي الأمة العربية، سواء من حيث القوى البشرية أم من حيث مساحة الأراضي وحجم المواد الطبيعية، وهما يعيشان، معاً، في موقع استراتيجي هام سواء كملتقى للقارات الثلاث أو كعمق استراتيجي ينفتح على القارة الأفريقية بأكملها. وحدود السودان كانت دوماً هي حدود مصر الشمالية والشرقية كما يعلق الفريق كمال حسن علي للتلفزيون المصري[٧٤]، والسيطرة على هذا العمق، أو إدماجه في المجال الاستراتيجي الحيوي لأمن الأمبريالية الأميركية وتابعها النظام الساداتي يعد خطوة هائلة النتائج ستعاني، من آثارها المباشرة، الدول المجاورة، بدءاً من ليبيا مروراً بالتشاد إنتهاء بأثيوبيا، دون أن نغفل العين عن القرن الأفريقي بأكمله، بدءاً من الصومال وجيبوتي وصولاً إلى اليمن الديمقراطي والسعودية، تطلعاً إلى عمان والخليج العربي.

وعلى كل حال، فإن أول الغيث قطر ثم ينهمر... فقد ظهرت التباشير الأولى لزيارة السادات في صورتها الحقيقية، عبر أنباء متعددة، مهمة النتائج، حول الأمن الاستراتيجي في شرق أفريقيا، سابقة على موعدها ولاحقة له.

فقد أشارت الأنباء[٧٥] إلى أن ما عرضه الرئيس السوداني على الولايات المتحدة الأميركية لاقامة قواعد عسكرية لها على الأراضي السودانية كان، في الواقع، تأكيداً لواقع قائم بالفعل. ذلك أن القواعد الأميركية في السودان قد بوشر بها بالفعل. وهي قائمة في